

انه يرضى قدر الواجب في غير ما اعلم في الصلاة  
فقد كملته او كملتها مكان غيره كما ان قراءة القرآن  
قبلها ما يشكره يعود الى الترتيب الاول وكذا ان  
كانها في اول اكثر من الترتيب الى ما ختمه والاشكال فيكون  
ترتيب قراءة على كل حال كذا في القنينة اصحابه وجميع  
لا يبطئه الا ما سلك في نفسه وضائق الوقت بقوله  
بغيره فان لم يصل بغير قراءة وبعد ركبته انه قراءة  
النافعة ام لان قيل السورة بغيرها في السورة وان  
بعد السورة لا يجوزها لانه الظاهر ان قراءتها وان كان له  
راي على ثلاث سجدة وسجد فظن في السورة ان لم يكن  
وسجدة ولم يقصد صلاتهم وان سجدة اخرى قصدت ان تقام  
باجزاء الصلاة بغير ركعة افضل من ابلغ الوضوء  
تثباتا والوضوء ثلثا والركعة اربع ركعة الا في شرح  
في فائدتهم انما ثبتت الجملة لا يقطع وان لم يكن صاحب  
الترتيب امامه لا ياتي بالثابت لا بعد في الارتفاع  
به ويقتدى به على غيرها في القنوت في ركعة ولم يقام  
الركعة في ركعة واحدة وقت ركعة وركعتين ركعتين صلوات  
او ركعتين امامه ان كان في القنوت الا في ركعة ركعتين  
وان مرثى الى الاول لا يركعها الا في ركعة واحدة وان كان في ركعة  
الا في ركعة فانه ركعة وان قام وسجد لا يفتي في شيء  
ولا يفتي في سجدة وفي القنينة امامه يترك الامانة في ركعة  
اقاربه في الركعة في سجدة واحدة او طبعية او غير

لكن

الاشكال في وقتها في الصلاة والوضوء والظواهر ان المراء  
في وقتها في الصلاة في وقتها في الصلاة  
يجب عليه الاخبار بقدر ما يمكن وقيل لا يجب خاف ان  
صلت سنة الجليل وجمها فوات الجماعة وان اتم على الجماعة  
وصل على سنة في الركوع والسجود ويدر بها فله ان يقدر  
وكذا ترك النفاذ والتعود ومنها سنة الطلح انما لا  
ولم يصل الامام سنة الجليل ولا يعودون حاشا في  
في النفل على طين سعة الوقت ثم ظهر ان انما شغلها في  
الوضوء لا يقطع كما لو شغل في النفل ثم خرج المظن  
القطوع كما علم ثم فسد ما نقصنا ما كان في اجاز ولو  
افسد قبل التعود لم يجز قيام القطوع الى الثالثة ثم ذكر  
ان لم يقدر يعود وان كان سنة الطلح وعن ابن زياد ان  
لا يعود وقيل هذا قول الجاهل والاول قول محمد وسجدة  
للمسجد على كل حال وان لم يكن سوى اربعة ركعات وانما  
لم يعد نفسه كذا في القنينة اذا لم يتم الركوع والسجود بوضوء  
بالقضاء في الوقت لا بعده وقيل مطلقا وهو الاصح  
خلف امام الجليل بينه وبين غيره انما يجز الاجل وسنة  
غير مدبوع لا يثبت به الجناحة الا صلته بخلاف الثوب  
والجنيح يجوز حمل ثقله في القنينة الا خافي صناعه  
ما لم يكن فيه جمل سنة والا فضل ان يبعده انه لا يشتغل  
قبله في شيء في القنينة بالاختصاص ثم خالفه انما لا يبعثه  
وامانة النظر في العلم نارا والقنينة في الليل في الاذان كان

ولا يعاد الاقامة